«رئيس الأعمال المصرى الألمانى»:

مصر بلد الفرص الواعدة ومشروعات ألمانيا تجاوزت 12 مليار يورو

نادر رياض

مصطفى خالد

أكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى أن زيارة الرئيس السيسى إلى ألمانيا تُعَد مؤشرًا مهمًا على حيوية العلاقات الألمانية - المصرية، التى لا تقتصر على المجالين السياسى والاقتصادى فحسب، بل تمتد لتشمل أيضًا اتفاقيات وثيقة بين البلدين فى مجالات الثقافة والعلوم والمجتمع المدنى، مشيرًا إلى أن مصر تركز الآن فى تعاملاتها مع الألمان وأوروبا على علاقة شراكة وليس على علاقة مانح بمتلق، وأنهم ينظرون إلينا كشريك إستراتيجى، وهناك اهتمام شديد لديهم بتنمية العلاقات مع مصر فى مجالات الأمن والاقتصاد والسياحة والتعليم، وأصبح هناك اقتناع ألمانى وأوروبى كامل بأن أمن واستقرار الاتحاد الأوروبى مرتبط بأمن واستقرار مصر، ولقد تنامت العلاقة بين مصر وألمانيا منذ زيارة الرئيس السيسى لألمانيا فى يونيو 2015.

وقال: إن ألمانيا تعد ثانى أكبر مورد لمصر واقتصادها يمثل أكبر اقتصاد فى القارة الأوروبية كلها، ورابع أكبر اقتصاد فى العالم، من حيث الناتج المحلى الإجمالى، البالغ 3,915 تريليون دولار فى عام 2014، بنسبة نمو 1,6 %، وفى عام 2014، تمكنت ألمانيا من تحقيق أعلى فائض تجارى فى العالم بقيمة 285 مليار دولار، مما جعلها عاصمة التصدير العالمية.

وأشار«رياض» إلى أن مصر هى بلد الفرص الواعدة، وأن الاستثمار فى مصر فى ضوء المشروعات الألمانية العاملة فى مصر هى الأكثر نموًا بالمقارنة بالاستثمارات الألمانية فى أوروبا نظرًا لحجم الطلب المبنى على التركيبة السكانية لمصر الذى قوامه أكثر من100 مليون مستهلك يقع ما يزيد على 60% منه فى شريحة ما دون سن الأربعين كما أن هذا الاحتياج السلعى يمثل كل المجموعات السلعية. هذا بالإضافة إلى أن البنية الصناعية التحتية فى مصر قوية ومتكاملة والتى تتمثل فى ما يزيد على 54 منطقة صناعية موزعة على كل المحافظات.

وأوضح أن الشركات الألمانية حصلت على عقود مشروعات فى مصر بقيمة 12 مليار يورو خاصة شركة منها نالت أكبر عقد لإنشاء أكبر محطات توليد الطاقة الكهربائية فى العالم بقيمة 8.5 مليار يورو إضافة إلى المشروعات التى تنفذها شركة ألمانية أخرى لإقامة أكبر مجمع بتروكيماويات بالعين السخنة بقيمة 4 مليارات يورو.

ولفت «رياض» إلى أن الألمان ينظرون إلى مصر على أنها محور الاستقرار وتتمتع برصيد حضارى وثقافى عال ويطلق عليها الدولة القوية، ونحن ننظر لألمانيا على أنها أكبر اقتصاد فى أوروبا ورابع اقتصاد على العالم، وألمانيا تريد عودة الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط وهى على يقين من أن ذلك مرتبط باستقرار مصر.

وقال: إن عدد الشركات الألمانية العاملة بالسوق المحلية يبلغ نحو 290 شركة بحجم استثمارات كلى يصل إلى 6 مليارات دولار، ويعتبر مشروع إنتاج الكهرباء الذى شهد توقيعه الرئيس السيسى بتكلفة استثمارية بلغت قيمتها 70 مليار جنيه تعادل 8.1 مليار يورو، مشيرًا إلى أن هناك مجالات وآفاق عديدة واعدة لتوسيع التعاون الاقتصادى والتجارى لاسيما فى قطاعات البناء والتعمير والبنية التحتية ومشروع تنمية محور قناة السويس، وقد شهدت الفترة الماضية صفقات ألمانية ضخمة ومنها تعاقدات فى مجال الطاقة (بقيمة 8.5 مليار يورو)، وفى مجال حفر الأنفاق بقيمة مليار يورو وشركة لبناء أكبر مجمع للبتروكيماويات فى المنطقة بالعين السخنة بقيمة استثمارات تبلغ 6 مليارات يورو ويبلغ نصيب الشركة الألمانية منها نحو 2 مليار يورو.

أكد أن حجم التبادل التجارى بين مصر وألمانيا ارتفع، خلال العام الماضى 2017، بنسبة 14 %، لترتفع قيمة التجارة بين البلدين خلال تلك الفترة الـ3.6 مليار يورو، وأن الصادرات المصرية لألمانيا خلال العام الماضي2017، ارتفعت بنسبة 20 %، فيما ارتفعت الصادرات الألمانية لمصر خلال الفترة نفسها بنسبة 14 %. وأشار إلى أن تلك الأرقام تشير إلى تنامى حجم التبادل التجارى بين البلدين مقارنة بالعام الماضى 2017، والذى بلغ إجمالى حجم التبادل التجارى بين البلدين فيه 5.6 مليار يورو، بالمقارنة بالعام السابق خلال عام 2016؛ حيث كان حجم التبادل التجارى المصرى - الألمانى بلغ نحو 5.3 مليار يورو بينما بلغ فى عام 2015نحو5.1مليارات يورو بقيمة صادرات مصرية بلغت 1.7 مليار يورو فى حين بلغت قيمة الواردات المصرية من السوق الألمانى 3.4 مليار يورو، وبلغت الاستثمارات الألمانية 592 مليون يورو فى أبريل 2016 فى قطاعات السياحة والقطاع الصناعى والبناء والخدمات وتكنولوجيا المعلومات.